

ليبيا

دعوات لإقالة وزير الداخلية ورئيس الأركان

طرابلس - ريم البركي

في أعقاب صدور قرارات مقننة بحل كافة الميليشيات المسلحة، سرت تظاهرات جابت مدينة بنغازي (شرق)، أمس، قام بها أهالي ضحايا الأحداث الأخيرة التي شهدتها المدينة، مطالبين باستقالة وزير الداخلية فوزي عبد العال، ورئيس الأركان يوسف المنقوش، ورفع المتظاهرون شعارات تنهم رئيس الأركان بتواطئه مع تيارات معينة، وفي الوقت الذي تسلمت فيه الشرطة العسكرية مهمة تأمين المناطق الحيوية في بنغازي، يزداد غضب معارضي «جمعة الإنقاذ» التي طالبت بحل الميليشيات، ويصير المعارضون على أن التظاهرة التي انطلقت الجمعة الماضي في بنغازي لوضع حد لفوضى السلاح، هي مفتعلة والغرض منها ضرب

تبادل لإطلاق النار أمام مقر المؤتمر الوطني في طرابلس

«الثوار الحقيقيين». في هذا الوقت، نادت 23 من منظمات المجتمع المدني، على رأسها تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في بنغازي، في بيان، بالاعتذار الرسمي من «الثوار الشرعيين»، ورد الاعتذار إليهم، وتمكينهم من العودة إلى مقارهم التي أخرجهم منها شباب المدينة بالقوة. ودعا البيان البرلمان للتحقيق في الأحداث التي شهدتها المدينة، ابتداءً من الدعوة إلى هذه التظاهرة» التي شارك فيها مئة ألف من سكان بنغازي البالغ عددهم 600 ألف تقريباً. تأتي هذه الدعوات في الوقت الذي أكدت فيه مصادر سياسية أن صراعاً حاداً حدث خلال 48 الساعة التي أعقبت قرار البرلمان بحق «كتيبة 17 فبراير»، إحدى أبرز الكتل في بنغازي، حيث طالب المؤتمر الوطني المسلح بعزل أمر الكتيبة المدني، فوزي بوكتف، وتعيين قائد عسكري في رئاسة الأركان، الأمر الذي استوجب تكليف العقيد

عربيات دوليات

قطر تبشر إعمار غزة



كشف السفير القطري محمد العمادي (الصورة) أن تكلفة مشاريع إعادة إعمار قطاع غزة الممول من قبل حكومة بلاده تقدر بـ 254 مليون دولار أميركي. العمادي الذي وصل إلى القطاع أمس، على رأس لجنة مكلفة الاشراف على إعادة إعمار القطاع، أكد خلال مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس وزراء الحكومة المقالة، اسماعيل هنية، أنه «بناء على توجيهات الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، تم تشكيل لجنة من المختصين في وزارة الخارجية لإعادة إعمار غزة تشمل مشاريع طرق وبنى تحتية ومشاريع زراعية وتنموية». بدوره، أوضح هنية أن «هدف هذه المشاريع هو وضع حد لمعاناة آلاف الاسر في قطاع غزة التي تعرضت منازلها للتدمير خلال الحرب والحصار، وايضا إعادة تأهيل البنية التحتية التي دمرتها طائرات الاحتلال الاسرائيلي». ودعا مصر إلى «السماح بإدخال مواد البناء والمعدات حتى يتسنى لنا بالبدء بهذه المشاريع سريعاً». كما اشار إلى أن «هناك قراراً من الشيخ حمد بإنشاء مدينة الشيخ حمد السكنية في قطاع غزة والتي تراوح تكلفتها بين 400 إلى 500 مليون دولار أميركي» (أ ف ب)

إسرائيل تفرض طوقاً أمنياً على الضفة وغزة

فرضت سلطات الجيش الإسرائيلي طوقاً أمنياً على المناطق الفلسطينية اعتباراً من منتصف الليلة الماضية وحتى منتصف ليلة الأربعاء. بمناسبة حلول «يوم الغفران». وقالت الإذاعة الإسرائيلية إنه عشية بدء «يوم الغفران»، لن يُسمح للفلسطينيين بدخول إسرائيل، إلا في الحالات الإنسانية الطارئة وبعد الحصول على تصريح من الإدارة المدنية. (يو بي أي)

العراق: 11 قتيلاً في هجمات

قتل 11 شخصاً، هم 6 عناصر في الشرطة وثلاثة عسكريين وأصيب 19 بجروح في هجمات متفرقة في العراق. ففي بغداد قتل 5 شرطين وأصيب 11 آخرون بجروح في هجمات استهدفت أمس، مركزاً للشرطة ونقاط تفتيش أمنية وعسكرية. كذلك أسفرت سلسلة هجمات في محافظة الأنبار عن مصرع 3 أشخاص، احدثهم شرطي، واصابة 8 اشخاص بينهم 6 تلاميذ بجروح. (أ ف ب يو بي أي)

ما قبل ودل

رفضت وزارة الدفاع التونسية الاتهامات التي وجهت إليها بـ «التقصير» في حماية السفارة الأميركية الأسبوع الماضي. وقالت الوزارة في بيان لها أمس، إن هذه الاتهامات «ناجئة من عدم دراية بعض الأطراف بمختلف مهام الجيش حسب ما تقتضيه الظروف الصعبة والطارئة»، وذلك في رد واضح على تصريحات سابقة للناطق الرسمي باسم الرئاسة التونسية، وفتت الوزارة إلى أن دور القوات المسلحة أثناء حالة الطوارئ «هو دور ثانوي وتكميلي لقوات الأمن الداخلي» (يو بي أي)

إضاءة

الجزائر: لا رقابة دولية في الانتخابات

كشف وزير الداخلية الجزائري، دحو ولد قابلية، أن بلاده لن تدعو المراقبين الدوليين لمراقبة الانتخابات في البلديات والولايات المزمعة في 29 تشرين الثاني المقبل. وقال ولد قابلية، في تصريح إلى صحيفة «الشروق» الجزائرية، أمس، إن «المراقبين الدوليين لن يكونوا شاهدين على الانتخابات البلدية والولائية، كما أن الوقت غير كاف للعمل بملاحظات ونصائح ملاحظي المفوضية الأوروبية التي تضمنتها تقريرهم حول الانتخابات البرلمانية التي جرت في 10 أيار الماضي». كذلك أشار إلى أن ديوانه راسل كافة الأحزاب التي أعلنت مشاركتها في الانتخابات المقبلة لإخطارها بتعيين ممثلين لها ضمن اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات. وأعطى ولد قابلية انطباعاً أن لجنة الاشراف على الانتخابات التي تتألف من 311 قاضياً سيكون دورها «جوهرياً وأساسياً» لمتابعة شفافية الانتخابات المقبلة، قبل أن يؤكد أن وزارة الداخلية توفر لهذه اللجنة، طبقاً لما يخوله القانون الذي يضبط مهمتها، «إعانة إدارية ليس أكثر، وذلك بالنسبة إلى وجودهم في الولايات والبلديات». بدوره، شدد رئيس اللجنة القاضي سيلمان بودي على «حيادية» القضاة و«استقلاليتهم»، مؤكداً أنهم «لن يذخروا جهداً لتحقيق المبتغى، في ظل واجب التحفظ والتحلي بسلوك القاضي النزيه الوفي لمبادئ العدالة».

(يو بي أي)

تونس

مخاوف من الاستبداد بشرعية الدستور الجديد!

والتمييز بين الجنسين واستهداف حرية المعتقد. ردود الفعل التي أحدثتها المسودة الدستور دفعت قادة النهضة ونوابها إلى اعتبار المسودة مجرد مشروع لا يحتمل كل الجدل الذي أثير حوله. وأكدوا أن الصيغة النهائية للدستور ستكون توافقية لأنه لن يكون دستور حركة النهضة بل دستور كل التونسيين. تصريحات قادة النهضة لم تنجح في طمأنة النخب التونسية التي أبدت التخوف من نزوع نواب النهضة وبعض النواب الإسلاميين إلى مقاربات دينية في ما يتعلق بحرية المعتقد والإبداع ومفهوم «المقدس». هذا التوجه جعل العديد من الفاعلين في المجال الحقوقي والثقافي يعبرون عن خوفهم بوضوح من أن يكون دستور الثورة اشد تضييقاً على الحريات بجلباب ديني هذه المرة. المعركة في تونس اليوم ليست فقط حول موعد الانتهاء من كتابة الدستور ولا موعد الانتخابات، وكلاهما لا يزالان في علم الغيب، بل إن المعركة الأساسية حول مضامين الدستور الجديد، فهل ينجح المجلس التأسيسي في صياغة دستور يلائم التنوع في المجتمع التونسي أم يفشل، ما يضع البلاد أمام احتمالات أخرى؟

موسى، للقول بأن المسودة تهدد البلاد بديكتاتورية حقيقية. كذلك أثار الفصل المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة ومحاولات تضمينه فقرة لإنشاء المجلس الإسلامي الأعلى ومنحه سلطات تنفيذية والفصول المتعلقة بالقضاء والإعلام والمس بالمقدسات، جدلاً كبيراً بين النهضة وبقية الكتل السياسية في المجلس التأسيسي وكذلك مع شركائه. كذلك أعربت منظمة هيومن رايتس ووتش عن استيائها من المسودة التي تضمنت فصولاً لا تضمن المساواة بين المرأة والرجل ولا تنص بوضوح على حرية التعبير وهو ما اعتبرت أنه يمكن أن يتحول إلى ذريعة للاستبداد

أكدت حركة النهضة ان الدستور الجديد سيكون توافقياً

لا خلاف خارجياً

تستبعد مصادر في حركة «حماس» أن يكون الخلاف على الملفات الخارجية، ولا سيما العلاقة مع سوريا وإيران، جزءاً أساسياً مما يجري في الترتيبات لانتخابات المكتب السياسي للحركة. وتشير إلى أن تيار غزة متقدم بدرجات على خالد مشعل في الموقف من سوريا، وتذكر بأن قياداته، إضافة إلى موسى أبو مرزوق، كانوا السابقين في إدانة عنف النظام في دمشق والوقوف بصراحة إلى جانب الشعب السوري. لكنها توضح أن الخلاف الأساسي هو في ملف المصالحة الفلسطينية والعلاقة مع السلطة، الذي ظهر مع توقيع اتفاق القاهرة مع حركة «فتح» قبل أكثر من عام، حين اعتلى أبو الوليد المنبر ليعطي فرصة للتسوية السياسية التي يقودها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وهو ما أثار حينها عاصفة من ردود الفعل الشاذجة ضد مشعل، وخصوصاً من قبل قيادات غزة.